

تأثير المُدخَّرات وإِدراك الفساد في الاستثمار الإجمالي لبلدان مختارة (مصر, الاردن والعراق)

أ.م.د.عبدالله خضر عبطان السبعاني

Abdallah Khudair Abtan AL-Sabaawi

Abdallah_khudair@uomosul.edu.iq

الباحث هديل صباح ابراهيم الشريفي

Hadeel Sabah Ibrahim Al-Sharify

hadeel.23bap173@student.uomosul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/03/07

تاريخ قبول النشر : 2025/04/21

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على أدبيات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه , وبيان العلاقات الاقتصادية بين الادّخار والاستثمار فضلاً عن بيان العلاقة الكمية التي تستند على طرائق القياس الاقتصادي بين متغيرات الدراسة قيد البحث. وبنى على فرضية مفادها أنّ الادّخار يرتبط بعلاقة طردية موجبة بزيادة الاستثمار أو وجود علاقة طردية معنوية بين الادّخار والاستثمار, وإن السيطرة على الفساد وزيادة إدراك الفساد فضلاً عن الاستقرار السياسي من الدولة يحفز أو يزيد الاستثمارات. أذ تمثّل المتغير التابع بالاستثمار الإجمالي, في حين عبر عن المتغيرات التوضيحية بمؤشر الادّخار, مؤشر معدل الفائدة الحقيقي, مؤشر النمو الاقتصادي, مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر السيطرة على الفساد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجمالي, الادخار المحلي , الفساد, الاستقرار السياسي, النمو الاقتصادي, سعر الفائدة الحقيقي.

Abstract:

The study aims to identify the investment literature and the factors affecting it, and to clarify the economic relations between savings and investment, in addition to clarifying the quantitative relationship based on economic measurement methods between the study variables under investigation. It was based on the hypothesis that savings are linked to a positive direct relationship with increased investment or the existence of a significant direct relationship between savings and investment, and that controlling corruption and or increases investments. The dependent or dependent variable is represented by total investment, while the independent variables are expressed by the domestic savings index, the real interest rate index, the economic growth index, the political stability index and the corruption control index.

Key words: Total investment, Local Savings, Corruption, Political Stability, Economic growth, Real interest rate .

المقدمة:

يُعدُّ الاستثمار الإجمالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ إذ يسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة الدخل القومي, يعتمد نجاح أي اقتصاد على مدى فعالية استخدام موارده المالية, ومن هنا تبرز أهمية المُدخَّرات بوصفه عنصراً حيوياً يسهم في تعزيز هذا الاستثمار, تُعد المُدخَّرات, بما تشمل من أموال تُخزن أو تُستثمر, محركاً رئيساً لدفع عجلة النمو؛ إذ تتيح للأفراد والشركات توجيه رأس المال نحو المشاريع التنموية. وتعد العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي محوراً أساسياً في العلوم الاقتصادية؛ إذ يسهم الاستثمار في تعزيز الإنتاجية وزيادة الدخل القومي, ممّا يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. يرتبط هذا الاستثمار بعدد من العوامل المهمة, منها المُدخَّرات, التي تُعد المصدر الرئيس لرؤوس الأموال, والفساد, الذي يُشكل عائقاً رئيساً في العديد من الاقتصادات.

اهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التعرف على أهمية المدخرات المحلية وحجم دعمها للاستثمار الإجمالي وأهميته في تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء؛ إذ يُعدُّ المحرك الرئيس والفعال في الاقتصاد القومي فضلاً عن أهميته المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة والمتمثلة بكافة المتغيرات ومالها من تأثير مباشر في الاستثمار الإجمالي بالإضافة إلى التطرق إلى المؤثر المؤسسي (إدراك الفساد) وما له من أهمية في تحفيز الاستثمارات.

فرضية البحث:

استند البحث على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة طردية بين الإِدخار والاستثمار.
- السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي هي عوامل محفزة لزيادة الاستثمار.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة:

- (1) أدبيات الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه .
- (2) الإِدخار والاستثمار بتحليل واقع البيانات.
- (3) بيان العلاقة الكمية بين متغيرات البحث باستخدام أدوات القياس الاقتصادي قيد الدراسة (الاستثمار الاجمالي-الإدخار-النمو الاقتصادي-الاستقرار السياسي-سعر الفائدة-الفساد).

الإطار النظري للاستثمار

1-1 مفهوم الاستثمار: يُعرف الاستثمار بأنه تخصيص جزء من رأس المال للحصول على وسائل وآلات إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل المتاحة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية (خليل وآخرون، 2021، 449-450).

1-2 مفهوم الاستثمار الاقتصادي: الاستثمار من وجهة الاقتصادية هو عبارة عن التخلي عن أموال حالياً بهدف الوصول لإيرادات مستقبلاً عبر عدد من السنوات المتتالية (تكون أكبر من التكاليف)، وبهذا يحمل الاستثمار مفهوم المخاطرة في المستقبل وبمفهوم الإنتاجية المرتبط بمردودية وفاعلية المشاريع ، ويتمثل في إعداد رأس المال الضروري لإنشاء وظيفة الإنتاج كعملية اكتساب رأس مال ثابت، يكون ناتج عن استغلال الوسائل الدائمة للمؤسسة التي تنتهي صلاحيتها عندما تنتهي منفعتها بالنسبة للمؤسسة (بن عبد العزيز، 2005، 113).

1-3 مفهوم الاستثمار المالي : التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية وتوقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر وبعائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث. (فرحي، 2013، 8)

1-4 أنواع وتصنيفات الاستثمار: هناك العديد من فئات أنواع الاستثمار نظراً لاختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف الاستثمارات وتصنيفها، وفيما يأتي بعض الأنواع والتصنيفات:

1. التصنيفات على أساس الجنسية: ويقسم على: (مناتي وعبد، 2022، 141)

أ. الاستثمار المحلي أو الوطني أو المحلي. ب. الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار الخارجي.

2. الاستثمار وفقاً للأصول المراد الاستثمار فيها: وتقسم على (مناتي وعبد، 2022، 142):

أ. الاستثمار المباشر أو الحقيقي. ب. الاستثمارات غير المباشرة.

3. الاستثمار حسب شكل الملكية: وتقسم على ما يأتي: (الطريقي، 2009، 45-46)

أ. الاستثمار الحكومي أو الاستثمار العام. ب. الاستثمار الخاص.

1-5 أهداف الاستثمار: نذكر أبرز أهداف الاستثمار ومنها (اصالحي, 2017, 7-8):

1-تحقيق العائد الملائم أو الكافي: إنَّ الغرض من استثمار المنظمة للأموال هو تحقيق عائد وربحية كافية للمساعدة في استدامة المشروع, وفي حال فشل الاستثمار مالياً, قد تتوقف المنظمة عن التمويل وتصفية المشروع بحثاً عن مجالات أكثر ربحية.

2-الحفاظ على قيمة الأصول: يحصل ذلك بالتمييز بين المشاريع والتركيز على المشاريع ذات المخاطر الأقل, وذلك لأن أي منظمة تتوقع تحقيق أرباح وخسائر, ومع ذلك؛ إذا لم تتحقق الأرباح, تسعى المنظمة إلى الحفاظ على أصولها؛ لأنَّ التضحية بالأصول أو بأجزاء منها سيؤدي إلى خسارة الثروة الخاصة التي حققها المستثمرون في الاستثمارات السابقة وسيؤدي إلى التزامات لا يمكن الوفاء بها في ظل الشروط المحددة.

1-6 النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار:

1.الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية: لفت الكلاسيكيون الانتباه إلى ظروف التنمية والنمو الاقتصادي, واستند النمو الاقتصادي إلى وجود أنشطة اقتصادية تولّد فوائض, ممثلة بالمُدخّرات, ولم يكن تحقيق هذا النمو محدوداً في النظرية الكلاسيكية, تعتمد عملية الاستثمار على التحكيم بين تكلفة الاستثمار والعائد المتوقع في المستقبل, وقد تبين أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بقيمة انخفاض الاستهلاك نفسها, ويظل إجمالي الإنتاج (الإجمالي) ثابتاً في جميع الأوقات. وفقاً للكلاسيكيين؛ إذا كانت المُدخّرات هي المعروض من الموارد النقدية, وفي الوقت نفسه الطلب على الأصول ذات العائد, فإنَّ الاستثمار هو الطلب على هذه الموارد النقدية, فإنَّ توريد الأصول ذات العائد يصدر هذا الطلب الأسهم والسندات التي يتمتع المدخرون بحرية استخدامها؛ إذ تُصدّر المؤسسات الاقتصادية لتمويل بعض أنشطتها؛ لذلك فإنَّ الاستثمار هو دالة على الربحية المتوقعة للمشروع (شوقي ومديحة, 2022, 14-15).

2.الاستثمار في المدرسة الكينزية: واجه النظام الرأسمالي أزمة مالية كبيرة استمرت من عام 1929 إلى 1932, ولكنَّ الاقتصاديين الرأسماليين عجزوا عن مواجهتها وإيجاد حلول لها, وظهرت أفكار جديدة وعلى رأسها الاقتصادي جون مينارد كينز (John M.Keynes) كان لا بد من ظهور حلول.أكّد كينز على أهمية الاستثمار بجميع أنواعه, الإنتاجي وغير الإنتاجي, وعده المصدر الرئيس لنمو إجمالي الناتج المحلي على المدى القصير والطويل, رفض كينز تماماً مبدأ "اليد الخفية" وأثبت أن عملية التحول في المجتمعات الرأسمالية لم تكن تلقائية, ومن هنا تأتي أهمية تدخل الحكومة لتصحيح الاختلالات بسياسة الاستثمار والسياسة المالية والنقدية(العلي والعباس, 2018, 13).

3.الاستثمار في النظرية النقدية:على الرغم من أنَّ أنصار النظرية النقدية, مثل ميلتون فريدمان, يعتقدون أن النقود مهمة جداً في تحديد مستوى الطلب الكلي, ولاسيماً الاستثمار, وأنَّ الكينز قللوا من أهمية هذه الأهمية, إلّا أنَّ الكينز أدركوا تدريجياً على مر السنين أن النقود تؤثر على الاقتصاد بطرائق عديدة, ليس فقط بأسعار الفائدة والاستثمار, بل أدركوا تدريجياً على مر السنين أن المال يؤثر على الاقتصاد بطرائق عديدة, ليس فقط بأسعار الفائدة والاستثمار. ويجادل فريدمان بأنَّه مثلما أن السياسة النقدية فعالة للغاية بتأثيرها على عرض النقود كمصدر

لتمويل الاستثمار, فإنَّ السياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بتأثير الحكومات على عرض النقود بالسياسة النقدية وليس بالسياسة المالية نفسها, فالسياسة المالية في حد ذاتها غير فعالة ولا ينبغي استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي(ذنون وحسن, 2018, 261).

4.الاستثمار في المدرسة الليبرالية - نظرية الكبح و العمق المالي: أشار الليبراليون الجدد أمثال ماكينون- شو إلى أنَّ العمق المالي وأسعار الفائدة المرتفعة هي من العوامل الحاسمة في تحفيز النمو الاقتصادي. واستند ادعائهم على أنَّ الاقتصاديات النامية غالباً ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي التي تعني تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة, كنتيجة لعدم وجود أوعية متطورة للادخار فإنَّ الاستثمار يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار الذاتي. ممّا يعني إن تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب أمرين, الأوّل تحرير أسعار الفائدة وتطوير أوعية ادخارية بما يؤدي إلى زيادة الادخار والائتمان, والثاني تخصيص الفعال للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. ووفقاً لذلك, فإنَّ الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي وهو عكس وجهة نظر النيوكلاسيك (عبد العظيم, 2007, 20).

2-الاطار النظري للمتغيرات المفسرة

2-1.الادخار:

2-1-1.المفهوم: هو الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُنفق على الاستهلاك، علماً بأن الادخار في بعض الأحيان قد لا يستخدم كله في عملية الاستثمار (سليمان، 2016، 10). ويعد الادخار من أكثر الظواهر الاقتصادية اختلافاً في مفهومه، إلى جانب تطور الفكر الاقتصادي نتيجة للتنوع والاختلافات في الفكر الاقتصادي، وبهذا يُعرّف الادخار على أنه جزء من الدخل الحالي غير موجه للاستهلاك الحالي لمدة زمنية معينة، أي جزء من الدخل لا يُنفق على الاستهلاك أو ما يسمى بالاستهلاك المؤجل (رشيد وآخرون، 2020، 392).

2-1-2. المتغيرات الاقتصادية المفسرة للادخار:

أ. افتراض الدخل المطلق: كان كينز أول من وضع العلاقة بين الدخل والاستهلاك في شكل نظرية، ومن ثم كان أول من حاول دراسة المُدخَّرات القائمة على الدخل. وقد توصل إلى ما أسماه القانون النفسي الأساسي، وينص هذا القانون على أنه كلما زاد الدخل، يميل الأفراد إلى زيادة استهلاكهم، ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل ويكون MPC موجباً وأقل من الواحد الصحيح. وبين كينز إلى أن الدخل الحالي هو المحدد الرئيس للاستهلاك ومن ثم للمُدخَّرات وتتسم هذه النظرية بميل حدي ثابت للادخار، وعلاقة إيجابية بين الدخل الحالي والمُدخَّرات، وزيادة في المُدخَّرات مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، ولكن هذا الميل وحده لا يكفي لصياغة دالة الادخار (المصري، 2017، 55-54).

ب. افتراض الدخل النسبي: ويرجع ذلك إلى أن الاستهلاك لا يتأثر بالدخل المطلق فحسب، بل يتأثر كذلك بحالة العلاقة النسبية بين الأفراد، أي الدخل النسبي في طبقة اجتماعية معينة، ويوضح ديزنبري في نظريته أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد لها تأثير كبير على سلوكهم الادخاري والاستهلاكي (سعيدة وحسيبة، 2021، 30-31).

2-1-3.العلاقة بين الاستثمار والادخار:

عند تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، تعد النظرية الكينزية الدخل هو العنصر الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، وبما أن نقص الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الدخل الذي يصاحبه انخفاض في الادخار، فإن الادخار يساوي الاستثمار، ويرى كينز أن هناك نوعين من المساواة بين الادخار والاستثمار: المساواة التعريفية والمساواة الدالية (الرياضية). غير أنه لا يمكن إنكار المخاطر الكبيرة للاستثمار والخسائر المالية الكبيرة التي يمكن أن تحدث إذا طرأت ظروف تجعل عملية الاستثمار تفشل، وتأثير ذلك على المُدخَّرات المستثمرة وانعكاس ذلك سلباً على الموازنة العامة في هذا الشأن، واختيار التوقيت المناسب والمجال الاستثماري الأنسب، والإدارة الناجحة للمشروع، وكذلك الرقابة الصارمة على المشروع الاستثماري، وكلاهما يحتاج إلى إحاطة العملية الاستثمارية برمتها بإجراءات احترازية كافية لضمان عدم وقوع خسائر ومن ثم تحقيق أرباح (عباس، 2022، 34-35).

2-2.سعر الفائدة:

2-2-1. يمكن تعريف سعر الفائدة على وجه الخصوص، بأنه السعر الذي يحصل عليه المستثمرون والمقرضون، أو المتوقع أن يحصلوا عليه، بعد أخذ التضخم في الاعتبار. بتعبير أدق، يُعبّر عن معدل الفائدة الحقيقي في معادلة فيشر على أنه يساوي تقريباً سعر الفائدة الاسمي بعد خصم التضخم، وللتعبير عن التكلفة الحقيقية للأموال بالنسبة للمقرض والعائد الحقيقي للمستثمر أو المقرض، يُحسب سعر الفائدة الحقيقي على الاستثمار على أنه المبلغ الذي يزيد به سعر الفائدة الاسمي عن معدل التضخم.

$$(\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{معدل الفائدة الاسمي} - \text{معدل التضخم الفعلي أو المتوقع})$$

في حين أن سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة المخصص رسمياً للاستثمار أو المنتج، فإن سعر الفائدة الحقيقي يعكس التغير في القوة الشرائية المستمدة من الاستثمار بالنسبة للتغيرات في معدل التضخم، مع تعديل سعر الفائدة الاسمي لتعويض التضخم،

بحيث يكون سعر الفائدة الاسمي هو المبلغ المعلن بشكل عام من المؤسسة الداعمة للاستثمار أو القرض عادة (فليج وكناوي, 2023, 106-108). ولم يكن هناك مفهوم محدد لسعر الفائدة إذ يختلف باختلاف المدارس الفكرية ولكن جميعها تتفق على مضمون واحد هو السعر الذي يدفعه المقترضون لقاء حصولهم على الأموال لمدة زمنية محددة أو هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي للبنوك التجارية لقاء إيداع الأخير الأموال لديها خلال مدة زمنية محددة (Jaradat & AlHhosban, 2014, 6).

2-2-2. العوامل الاقتصادية المحددة لسعر الفائدة:

- نظرياً يتقرر سعر الفائدة في السوق في ضوء مجموعة من العوامل الاقتصادية الآتية: (نصيرة وزهرة, 2018, 61-62)
- أ. التغيير في مستوى الدخل والاستثمار: التغيير في هذين العنصرين هو تغيير في عرض الأموال (المُدخرات) أو الطلب على الأموال (الاستثمار) أو مزيج من الاثنين، ممّا يؤدي إلى تعديل في سعر الفائدة السائد في السوق.
 - ب. التغيير في عرض النقود: يمكن النظر في تأثير التغيرات في المعروض النقدي على أسعار الفائدة على النحو التالي:
 1. بتأثير التغيرات في عرض النقد على الأموال القابلة للإقراض، يمكن التحكم في أسعار الفائدة عن طريق التأثير في عرض النقود.
 2. تأثير التغيرات في عرض النقود على معدل التضخم، التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومن الناحية العملية، يمكن التحكم في مستوى أسعار الفائدة بإدارة التغيرات في المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية.
 - ت. وضع الموازنة العامة للدولة: ويؤدي وجود العجز إلى أن تصبح الدولة مقرضة، ممّا يزيد الطلب على الأموال القابلة للإقراض ويرفع أسعار الفائدة، ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على الأموال القابلة للإقراض وترتفع أسعار الفائدة.

2-2-3. العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة:

العلاقة بين أسعار الفائدة والطلب على الاستثمار تتعكس عندما تقلل أسعار الفائدة المرتفعة من عوائد الاستثمار الإضافي، والعكس صحيح، عندما تتناسب العوائد المرتفعة مع انخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري. لذلك فإنّ السلوك الإجمالي للقطاع العائلي يعتمد على عيدة عوامل منها مستوى الدخل والاستهلاك والتضخم، وتوجد علاقة طردية بين الإذخار وأسعار الفائدة لأن القطاع العائلي هو المصدر الرئيس للإدخار في الاقتصادات الصناعية الحديثة، والإدخار لهذا القطاع هو تخفيض في الإنفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر (ابوعميرة, 2024, 578). وبافتراض أنّ المودعين يستثمرون أموالهم في أسواق راس المال بغرض كسب الفائدة (العائد) والمستثمرين يحصلون على أموالهم من أسواق راس المال بغرض التوظيف، فالجواب أن أسعار الفائدة يجب أن تكون أقل من الربحية من أجل الاستثمار، وهنا تستجيب السلطة النقدية بتحديد أسعار فائدة تخدم المدخرين والمستثمرين على حد سواء (صليحة وآخرون, 2023, 22-23).

2-3. النمو الاقتصادي

2-3-1. المفهوم: اختلف المفهوم بين الخبراء والباحثين إلا أنّهم جميعاً يصبون في وعاء واحد، يرى الباحث أن النمو الاقتصادي هو زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد، على أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية وأن تكون الزيادة طويلة الأجل (عبدالخصر وآخرون, 2023, 431-432). كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنّه زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو مقاييس أخرى للدخل الإجمالي يُبلغ عنها عادة على أنّها المعدل السنوي للتغير في "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" (Al-Hamdani et al., 2021, 473-490)

2-3-2. أنواع النمو الاقتصادي:

هناك أنواع مختلفة من النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ. **النمو التلقائي أو الطبيعي:** وهو نمو يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، بدون اتباع أسلوب تخطيط علمي وعملي ويعد هذا النوع من النمو البطيء وتدرجي ويحدث بشكل تدريجي، على الرغم من مرور في بعض الأحيان بقلبات الدورة الاقتصادية قصيرة الأجل وهذا النوع من النمو سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة من الثورة الصناعية، ويتطلب مرونة كبيرة في الإطار الثقافي والاجتماعي الذي يقوم عليه؛ إذ تنتقل شرارة النمو بسرعة فائقة من قطاع إلى آخر (Al-Jubouri & Muhammad, 2018, 225).

ب. **النمو العابر:** وهو لا يملك صفة الاستمرار والثبات ويأتي استجابة لبروز عوامل طارئة تكون عادة خارجية، وسرعان ما يزول هذا النمو بزوال الأسباب الطارئة التي أحدثته ، إلا أن هذا النوع من النمو يمثل الحالة العامة التي تعرفه أكثر الدول النامية؛ إذ يأتي في الغالب استجابة للتطورات الحاصلة في تجارته الخارجية وقد يستمر هذا الحال ، وقد يتلاشى بالسرعة نفسها التي ظهر بها ويكون تأثيره قليل في التنمية الشاملة (Al-Fahl & Al-Douri, 2022, 139-125).

ت. **النمو المخطط:** وهو النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع وان قوة وفاعلية هذا النوع من النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين في تنبؤاتهم للمستقبل، وواقعية الخطط المحددة ، وتجدر الإشارة بأن دراسة أساليب التخطيط الاقتصادي تعد نهجا علميا حديث النشأة نسبياً؛ إذ صار التخطيط نشاطاً واسعاً تمارسه العديد من الدول (Dagher, 2020, 147).

2-3-3 العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي :

يشكل الاستثمار أحد الدعامات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية فضلاً عن البلدان المتقدمة التي سبق وأن قطعت شوطاً متقدماً في هذا المجال، لما له من أثر كبير في زيادة الطاقات الإنتاجية داخل البلد، كما أن زيادة حجم الاستثمارات تنعكس على الزيادة في معدلات النمو عن طريق زيادة القيمة المضافة والتشغيل والإنتاجية. وقد تباينت الآراء للنظريات والنماذج الاقتصادية في تفسير تلك العلاقة الرابطة بين الاستثمار والنمو، ففي الأنموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في الاستثمارات إلى إحداث زيادة في معدلات النمو قصيرة الأجل، واهتم الأنموذج النيوكلاسيكي بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، وركز على الدور الذي يؤديه الاستثمار ولاسيما الأجنبي المباشر منه في تحفيز النمو في البلدان المضيفة له ومن تلك النماذج نموذج سولو - سوان، فقد أوضح سولو Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي محدود بالأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير وعلى الرغم من محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادي physical capital، فقد أشار سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج فضلاً عن المؤثرات الخارجية الموجبة التي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له (عبيد، 2002، 124).

2-4-2. الاستقرار السياسي:

2-4-2.1 **المفهوم:** يعني قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه المعطاة بما يحقق له الشرعية اللازمة لاستمراره، والاستجابة لمطالب أفراد المجتمع والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة، ومنع التعرض للعنف أياً كان نوعه وللصراعات التي لا يمكن السيطرة عليها بالوسائل السلمية، ومنع التعرض للقانون والقواعد الدستورية، وتحقيق الشرعية اللازمة لاستمراره في إطار الالتزام بهذه القواعد (عبد المولى، 2023، 1424-1426). يعد الاستقرار السياسي أحد مؤشرات نجاح العملية السياسية، وتعرف بأنه وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلافات درجاتها، وهي ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرائق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام وبخل به، وهو قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في شتى الظروف (بوعافيه، 2016، 311).

2-4-2 خصائص الاستقرار السياسي: ويمكن تلخيصها على النحو الاتي (مجد والاعراج, 2021, 46-47):

- أ. عمليات النقل المشروعة للسلطة داخل الدولة.
- ب. شرعية النظام السياسي.
- ت. السيادة واستقرار منصب القيادة السياسية.
- ث. التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية والاستقرار البرلماني.
- ج. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية وحركات التمرد.
- ح. النجاح الاقتصادي.
- خ. غياب الهجرة الداخلية والخارجية وتعزيز مبدأ المواطنة .

2-4-3. العلاقة بين الاستثمار والاستقرار السياسي :

تتوقف عملية الاستثمار على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني؛ إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الاستثمار، وقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة السلبية بين جلب أو جذب الاستثمار وغياب الاستقرار السياسي في الدول المضيفة (شلغوم, 2012, 82). فإذا كان الوضع السياسي يتميز بوضوح قواعد اللعبة السياسية وكذلك الاستقرار على المستوى الإقليمي والداخلي، أي أنه خال من العوامل المولدة للنزاعات الداخلية والإقليمية فإنه يوصف بالوضع السياسي المستقر والمشجع، فبقدر ما تتحقق المشاركة السياسية لأكبر فئات اجتماعية عن طريق مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة، بقدر ما تكون الثقة المشتركة قاعدة في العلاقات بين الجماعات تميل معها التمايزات العرقية والطائفية إلى الانصهار في الكيان الوطني الجامع، مما يشكل عاملاً مشجعاً لتحرير الطاقات وتنويع المبادرات. أمّا النزاعات الإقليمية أو القريبة من الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي فإنها تؤثر على تدفق هذا الأخير. لكون الدولة المضيفة تعاني تبعات عدم الاستقرار والنزاع العسكري وتوجه ميزانيتها للمجال العسكري تحسباً لأي نزاع (سعادو, 2006, 32).

2-5-5 الفساد:

2-5-1. المفهوم: الفساد كمصطلح: هناك تعريفات كثيرة لما يطلق عليه الفساد، وكلها تتفق على أنَّ الفساد هو الحصول على منفعة شخصية من الوظيفة العامة، وهو محور الفساد، ولكن معنى ذلك أن الفساد يمكن أن يقع في أي قطاع عام أو خاص، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1) يوضح تعريفات المتعلقة بالفساد

الجهة	التعريف
الأمم المتحدة	سوء استعمال السلطة لتحقيق إرباح أو منافع خاصة ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين والسياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث في القطاع الخاص
منظمة الشفافية الدولية	استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة
البنك الدولي	استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة أو استغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة
روبرت ليتجارد	الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة
صموئيل هيوستن	سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأساس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة

المصدر: إبراهيم عبد اللطيف عبدالمطلب خوجلي, 2022, الفساد المظاهر والآثار -دراسة حالة السودان, المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية, مجلد 1, العدد 4, ص 402.

2-5-2. أنواع الفساد: هناك العديد من أنواع الفساد ومنها:

أ. **الفساد السياسي:** هو الانحراف عن الواجبات الرسمية للموظفين العموميين الذين عُيِّنوا بالانتخاب أو التعيين لتحقيق مصالح خاصة أو عائلية أو طائفية، أو للحصول على منافع مادية أو غير مادية بوسائل غير مشروعة، تتجلى في الرشوة وإساءة استخدام السلطة وشراء الأصوات، من أنواع الفساد الاجتماعي والاقتصادي والإداري (في قمة الهرم)، أخطر أنواع الفساد؛ إذ لا توجد دولة في العالم بمنأى عن الفساد السياسي، ولكن من الصعب الحصول على معلومات عنه ويصعب دراسته؛ إذ يحتل ممارسوه مناصب سياسية وإدارية رفيعة، بل وحتى مناصب قضائية، ويتمتعون بالنفوذ والحصانة، صار الفساد السياسي جزءاً من الحياة العامة في الدول الأوروبية؛ إذ تكلف الرشاوى والابتزاز ورفع الأسعار دافعي الضرائب مبالغ طائلة على حساب الخدمات والبرامج الاجتماعية، 30% من نفقات الأشغال العامة (جواد وحمود، 2022، 360).

ب- **الفساد الاقتصادي:** هو السلوك، سواء أكان مادياً أم معنوياً، وسواء أكان نقدياً أم عينيّاً، الذي يقوم به الموظفون العموميون أو الخاصون الذين ينتهكون، بقصد الحصول على منفعة شخصية، متطلبات وأخلاقيات المهنة، ممّا يؤدي إلى إلحاق الضرر العام أو الخاص بالاقتصاد الوطني، وكما هو واضح من هذا التعريف، فإنّ أخطار الجريمة الاقتصادية أكبر بكثير من أخطار الجرائم الأخرى؛ لأنّ أثارها يمكن أن تمتد لأجيال (الحفني، 2022، 666-667).

ت- **الفساد الإداري:** ويعرف الفساد الإداري بأنّه: انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، باستخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي، كما يمكن القول بأن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له (الخرجي وعلي، 2016، 723).

2-5-3. العلاقة بين الاستثمار والفساد:

للفساد تأثير سلبي في حجم الاستثمار ونوعه خاصاً كان أم عام، ويمكن ملاحظة ذلك بما يأتي: (علي، 2017، 394-395) أولاً. **اثر الفساد في الاستثمار العام:** يمكن تفسير الأثر السلبي للفساد في الاستثمار العام بأن دفع الرشاوى للحصول على تراخيص الاستثمار يثبط الاستثمار ومن ثمّ يقلل من حجم الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي حالات الفساد إلى تحويل الموارد العامة إلى الاستهلاك الخاص للسياسيين وغيرهم، ممّا يقلل من حجم الموارد المخصصة للاستثمار العام، ويشوه الفساد عمليات صنع القرار المرتبطة بمشاريع الاستثمار العام ويشوه حجم مشاريع القطاع العام وشكلها ونوعيتها، ومن المرجح أن يؤدي الفساد إلى تغيير تصميم هذه المشاريع بزيادة عدد المشاريع المعتمدة تحت بند معين، وزيادة حجمها وتعقيدها، ممّا يؤدي إلى زيادة حصة الاستثمار العام في GDP، وانخفاض متوسط إنتاجية ذلك الاستثمار، ومن ثمّ انخفاض معدل النمو الاقتصادي للبلد خفض معدل النمو الاقتصادي للبلد. ويعتمد معدل العائد من تحليل التكلفة والعائد على معايير اختيار المشروع والنتائج التي يُحصل عليها من المشروع؛ لأنّ ارتفاع معدلات الفساد يقلل من عوائد الاستثمار العام.

ثانياً. **تأثير الفساد في الاستثمار الخاص:** للفساد بجميع أشكاله وأنواعه تأثير سلبي في الاستثمار الخاص، ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن الفساد يزيد من تكاليف تشغيل المشروعات الخاصة، ويخلق حالة من عدم اليقين، ومن ثمّ لا يشجع على الاستثمار، للفساد أيضاً أثر سلبي يتمثل في إتاحة الفرصة للشركات الخاصة لتحقيق أرباح غير مشروعة، فعلى سبيل المثال، تدفع الشركات الخاصة الرشاوى للحصول على عقود من المحتمل أن تكون غير كفؤا لها، وبالفعل، تدفع هذه الشركات في العديد من البلدان النامية رشاوى للحكومات للحصول على عقود مربحة، أو الحصول على المواد الخام بأسعار مدعومة، أو الحصول على ائتمان بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، أو الحصول على عملات أجنبية نادرة، أو التواطؤ مع جامعي الضرائب لتقليل مدفوعات الضرائب إلى أدنى حد ممكن، كما تمثل مسألة دفع الرشاوى للفوز بالعقد مشكلة كذلك: "عندما تكون الحكومة هي المشتري أو المتعاقد، يمكن للشركات الفاسدة أن تدفع للمسؤولين عن وضع مواصفات المناقصة لكي تُدرج في قائمة مقدمي العطاءات المؤهلين بحيث تكون هي المورد المؤهل الوحيد أو تُختار مقاولاً فائزاً"، يمكن أن يفعلوا ذلك، وبعد الفوز بالمناقصة، قد يضغطون بعد ذلك من أجل زيادة السعر أو تخفيض الجودة، ومن ثمّ، فإنّ جميع الشركات التي تستفيد من الفساد لديها القدرة على توسيع أنشطتها بزيادة استثماراتها، وقد تكون هذه الاستثمارات غير فعالة، ممّا يؤدي إلى انخفاض فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين الأكثر كفاءة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الوطني ومؤشرات التنمية البشري.

توصيف متغيرات الأنموذج القياسي

تم توصيف متغيرات الأنموذج بالصيغة الرياضية الآتية:

$$INV = F (SAV, INT, GDP, SPO, COC) \dots\dots\dots(2)$$

إذ إنّ:

INV: المتغير المعتمد؛ الذي عُبِّرَ عنه بالاستثمار الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي).

SAV: إجمالي الادّخار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي).

INT: سعر الفائدة الحقيقي (% سنوياً).

GDP: النمو الاقتصادي؛ معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً).

SPO: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب؛ وهو مؤشر رقمي تقع قيمته بين (0-100)، فكلما كان المؤشر قريب من الصفر فإنّ ذلك يشير إلى انخفاض درجة الاستقرار السياسي وزيادة غياب العنف/ الإرهاب، أمّا في حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر واقتربه من النقطة (100) فإنّ ذلك يشير إلى ارتفاع درجة الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب.

COC: مؤشر السيطرة على الفساد؛ وهو مؤشر رقمي تقع قيمته بين (0-100)، فكلما كان المؤشر قريب من الصفر فإنّ ذلك يشير إلى درجة انخفاض السيطرة على الفساد، أمّا في حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر واقتربه من النقطة (100) فإنّ ذلك يشير إلى ارتفاع درجة السيطرة على الفساد.

ولأجل التعرف على مصادر البيانات المتغيرات، والحدود الزمنية والمكانية للدراسة، فسوف نقوم باتباع المنهجية الآتية، وكما يأتي:

توصيف مؤشرات النماذج وتحديد مصادر بياناتها:

بعد أن أطلعنا على الكثير من الدراسات السابقة وإجراء عملية المسح على متغيراتها، فقد حُصِرَ أكبر عدد من المتغيرات المستقلة التي يكون لها التأثير الكبير في الأداء الاقتصادي، أمّا عن مصادر بيانات هذه المتغيرات فقد حصلنا عليها بواسطة قاعدة بيانات كل من البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF). والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها، وكما يأتي:

جدول (2): توصيف متغيرات البحث ومصادر بياناتها

Variables		ID	Sources
المتغير المعتمد	الاستثمار الإجمالي	INV	WB+IMF
المتغيرات المستقلة	إجمالي الادّخار المحلي	SAV	WB+IMF
	سعر الفائدة	INT	WB+IMF
	معدل النمو الاقتصادي	GDP	WB+IMF
	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	SPO	WB+IMF
	مؤشر السيطرة على الفساد	COC	WB+IMF

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على الدراسات السابقة ومنشورات الوثائق الرسمية.

1. اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

يُتَّصَح من جدول (3)، وبالاتماد على اختبار بيساران الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، أن القيمة الاحتمالية الخاصة بالقيمة الإحصائية للاختبار عند مستوى معنوية أكبر من (5%) ممّا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لمتغيرات الأنموذج، وعليه سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأوّل، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو.

جدول (3): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي الأنموذج

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	-0.148932
Prob.	0.8816 ^{n.s}

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج .

2. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يُتَّضح من جدول (4)، وبالاعتماد على القيم الاحتمالية الخاصة بالقيم الإحصائية لاختبار (LLC)، أنَّ المتغيرين المستقلين المتمثلين بـ (سعر الفائدة ومؤشر السيطرة على الفساد) قد ظهرا مستقرين بالمستوى بمعنى أنهما لا يحتويان على جذر وحدة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (0)، أمَّا المتغير المعتمد (الاستثمار الإجمالي) وباقي متغيرات الأنموذج المتمثلة بـ (إجمالي الادِّخار المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي) فقد ظهرت غير مستقرة في المستوى، وهذا ما يعني قبول فرضية عدم التَّي تشير إلى أنَّ هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛

وذلك لأن القيمة الاحتمالية للاختبار غير معنوية أكبر من (5%). ولكن عند أخذ الفروق الأولى لها فقد صارت ساكنة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)، وهذا ما يمكن ملاحظة بالجدول أدناه:

جدول (4): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test					
Variables	At Level		At First Difference		Decision
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
INV	-0.45292	-0.80981	-10.6947	-10.3818	I(1)
prob.	0.3253 ^{n.s}	0.2090 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
SAV	-8.15621	-0.20676	-1.75694	-1.99874	I(1)
prob.	0.0000 ^{***}	0.4181 ^{n.s}	0.0395 ^{**}	0.0126 ^{**}	
INT	-1.59159	-2.46696	-3.87126	-4.53407	I(0)
prob.	0.0557 [*]	0.0068 ^{***}	0.0001 ^{***}	0.0000 ^{***}	
GDP	-0.62704	-1.63000	-6.37404	-5.59997	I(1)
prob.	0.2653 ^{n.s}	0.9484 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	
SPO	-1.30675	-0.34286	-7.50747	-3.69440	I(1)
prob.	0.0956 [*]	0.3659 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0001 ^{***}	
COC	-1.47626	-2.35735	-7.90125	-5.98351	I(0)
prob.	0.0399 [*]	0.0092 ^{***}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

3. اختبارات التكامل المشترك:

يُتَّضح من جدول (5)، وباستخدام اختبار بيدروني (Pedroni) للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة في بلدان عربية مختارة، أن القيمة الاحتمالية للإحصائيات الخمسة (Panel rho-Statistic, Panel PP, Group PP, Panel ADF and Group ADF) الخاصة بالاختبار، قد جاءت عند مستوى معنوية (1%، 5%) وهذا ما

يشير إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات النموذج في البلدان العربية المختارة تتجه معاً نحو التوازن في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

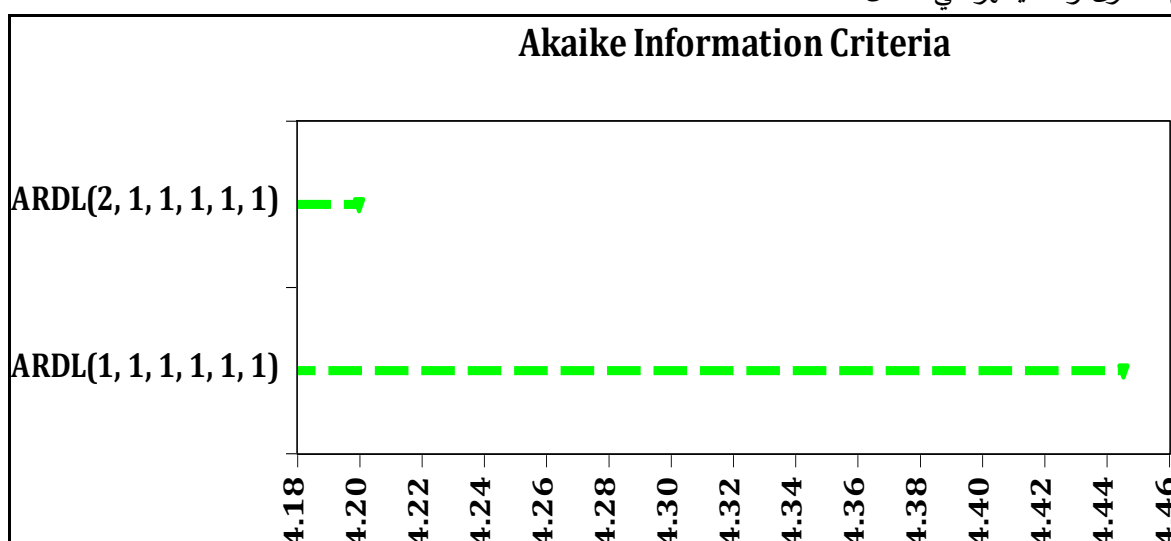
جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: INV SAV INT GDP SPO COC				
Null Hypothesis: No cointegration				
Included observations: 60				
Cross-sections included: 3				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.473167	0.6820 ^{n.s}	-0.347730	0.6360 ^{n.s}
Panel rho-Statistic	0.688990	0.7546 ^{n.s}	0.955621	0.8304 ^{n.s}
Panel PP-Statistic	-1.920971	0.0274**	-	0.0213 **
Panel ADF-Statistic	-2.122277	0.0169**	-1.783297	0.0373**
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.620088	0.9474 ^{n.s}		
Group PP-Statistic	-1.546117	0.0453**		
Group ADF-Statistic	-1.911706	0.0253**		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

4. تحديد مدة الإبطاء المثلى:

يتضح من شكل (1)، وحسب معيار معلومات (AIC)، أن أفضل فجوة إبطاء يمكن استخدامها لغرض تقدير النموذج هي (2) وعليه فإن النموذج الذي يعطي أفضل النتائج هو (2, 1, 1, 1, 1, 1) الذي يحقق أقل قيمة للمعيار والبالغة (4.200) من بين النماذج الأخرى وكما يظهر في الشكل أدناه:



شكل (1): مدة الإبطاء المثلى للنموذج

5. تقدير نموذج البيانات المزدوجة الديناميكي (Dynamic Panel ARDL):

يتَّضح من جدول (6)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل الأنموذج، وعليه نستنتج ما يأتي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ (ECF):

✓ أظهرت العلاقة المقدر أن قيمة (ECF) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية وأقل من (-1)؛ إذ بلغت (-0.469343) وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أنَّ (47%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الأجل القصير بين الاستثمار الإجمالي والمتغيرات المستقلة كافة في مُدَّة ما يُصَحَّح بعد سنتين وشهرين تقريباً ليقترَّب من التوازن في الأجل الطويل $\left\{ \frac{1}{0.469343} = 2.13 \cong 2.1 \right\}$.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة؛ إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

- ✓ لسعر الفائدة أثر عكسي معنوي، فعندما تزداد أسعار الفائدة بنسبة (1%) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الإجمالي بنسبة (-0.122%).
- ✓ لحد القطع (الثابت) أثر عكسي معنوي، فعندما تكون متغيرات الدراسة كافة مساوية للصفر فإنَّ الاستثمار الإجمالي سيكون (-8.384%) تقريباً
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لباقي المتغيرات المستقلة في الاستثمار الإجمالي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية.

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل: يمكن تفسيرها كما يأتي:

- ✓ لإجمالي الإخبار المحلي أثر طردي معنوي، فعندما يزداد الإخبار المحلي بنسبة (1%) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة (0.587%).
- ✓ لسعر الفائدة أثر طردي معنوي، فعندما تزداد أسعار الفائدة بنسبة (1%) فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة (0.292%).
- ✓ لمعدل النمو الاقتصادي أثر عكسي ولكن غير معنوي؛ وذلك لكون أنَّ القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير قد جاءت غير معنوية.
- ✓ لمؤشر الاستقرار السياسي أثر طردي معنوي، فعندما يزداد الاستقرار السياسي بمقدار نقطة واحدة فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة (0.436%).
- ✓ لمؤشر السيطرة على الفساد أثر طردي معنوي، فعندما يزداد السيطرة على الفساد بمقدار نقطة واحدة فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الإجمالي بنسبة (0.482%).

جدول (6): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للأنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(INV)				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method:(AIC)				
Dynamic regresses (1 lag, automatic): SAV,INT,GDP,SPO,COC				
Selected Model: ARDL (2, 1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAV	0.586861	0.175294	3.347872	0.0021***
INT	0.292269	0.081473	3.587307	0.0011***
GDP	-0.026081	0.150086	-0.173774	0.8632 ^{n.s}
SPO	0.435735	0.110231	3.952935	0.0004***
COC	0.482112	0.182588	2.640439	0.0128**
Short Run E.				
ECF	-0.469343	0.212106	-2.212771	0.0344**
D(INV(-1))	-0.056837	0.218057	-0.260653	0.7961 ^{n.s}
D(SAV)	0.133811	0.364333	0.367277	0.7159 ^{n.s}
D(INT)	-0.122315	0.047679	-2.565380	0.0154**
D(GDP)	0.082615	0.073099	1.130182	0.2671 ^{n.s}
D(SPO)	0.655135	0.660442	0.991964	0.3289 ^{n.s}
D(COC)	-0.466425	0.393506	-1.185305	0.2449 ^{n.s}
C	-8.383957	2.659066	-3.152971	0.0036***
ECF: Error Correction Form.				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- 1- ان معدلات الإخار المحلية تزاوّل تأثيرها الطردي في حجم الاستثمار الإجمالي ممّا يعني ان زيادة الإخار المحلي الإجمالي تعد ركيزة اساسية لزيادة الاستثمار الإجمالي.
- 2- ان لمعدلات الفائدة تأثير متباين في الأجلين القصير والطويل إذا كانت العلاقة بين أسعار الفائدة وحجم الاستثمار علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل في حين كانت سالبة ومعنوية في الأجل القصير وهي متماشية مع المنطق الاقتصادي.
- 3- لم تكن هناك علاقة معنوية بين GDP وحجم الاستثمار ما يعني عدم وضوح العلاقة بينهم في بلدان العينة.
- 4- ان لمؤشر الاستقرار السياسي دور بارز وموجب في التأثير المعنوي في معدلات الاستثمار الإجمالي.
- 5- زاولت مدركات الفساد تأثيرها الايجابي في معدلات الاستثمار الإجمالي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية إذا ان المدركات المتزايدة تعني تقليل حجم الفساد.
- 6- يتّضح بالجانب التحليلي للبيانات ان مؤشر الاستثمار الإجمالي كان متذبذب لجميع بلدان العينة, في حين انخفضت المدّخرات الإجمالية في العراق والأردن وتذبذبت في مصر.
- 7- شهدت معدلات الفائدة الحقيقية قيماً سالبة في بلدان العينة ممّا يعني زيادة التضخم بمستوى أكبر من سعر الفائدة الاسمية.
- 8- شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً واضحاً في العراق حتى وصل إلى قيم سالبة وكذلك الحال في الأردن في حين حافظت مصر على معدلاتها.
- 9- من تحليل واقع البيانات اتضح ان مؤشر الاستقرار السياسي كان قليلاً في العراق قياساً بالأردن ومصر, فضلاً عن ذلك انخفاض حجم مدركات الفساد لدى الحكومة العراقية ممّا يعني ضعف السيطرة على هذا المؤشر.

ثانياً: التوصيات:

- 1- على الحكومة أو السياسة النقدية أو السياسة المصرفية في البلد ان تنمي السبل الكفيلة بزيادة المُدخَّرات المحلية لمواجهة الزيادة في الاستثمار أو لتحويل هذه الأموال إلى استثمارات بزيادة الفوائد على الإيداع, أو عن طريق دعم الفرد بزيادة الدخل أو السلع المدعومة التي ستوفر جزء من الدخل الذي يمكن تحويله من الاستهلاك الحالي إلى الاستهلاك المستقبلي وهو الاختار.
- 2- بما أن معدل الفائدة غير واضح والنظرية الاقتصادية تشير على أن العلاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة فعلى السياسة النقدية انتهاز سياسة توسعية تدعو إلى تخفيض معدلات الفائدة بما يتناسب مع زيادة معدلات الاستثمار لكن ليس على حساب جودة أو نوعية الاستثمار.
- 3- بما أن علاقة الGDP غير واضحة فقد يكون اقتصادات بعض من هذه البلدان مثلاً العراق يكون اقتصاده غير متنوع ويكون احادي الجانب فالاستقرار السياسي ضرورة, إذاً على الدول أن تحافظ على استقرارها السياسي بما يؤمن الاستقرار الأمني ومن ثم يكون عامل جذب لزيادة الاستثمارات المحلية وغيرها.
- 4- كل ما زاد نسبة إدراك الحكومة أو الدول لحجم الفساد كلما قل الفساد مما يستوجب على المؤسسات الخاصة, أو الداعية, أو اللجان الأمنية الخاصة أو النزاهة متابعة أو ملاحقة الفساد وتقليل حجمه إلى أقل مستوى يدعم أو يكون حافز لزيادة الاستثمار.

المصادر العربية:

1. ابو عميرة, سالم, (2024), التغيير المستمر في سعر الفائدة وتأثيرها على معدل الادخار والاستثمار: دراسة قياسية, المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, المجلد 38, العدد 1, جامعة حلوان , مصر.
2. أصلحي, مريم ياسمين, 2017, تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية بالمؤسسات الاقتصادية, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية, تخصص: مالية عامة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
3. بن عبد العزيز, فطيمة, 2005, فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, الجزائر.
4. بوعافية, محمد الصالح, 2016, الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات, دفاثر السياسة والقانون, العدد الخامس عشر, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة , الجزائر .
5. جواد وحمود, بلقيس محمد, صلاح حسن, 2022, انواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعولمة, مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, مجلد 1, العدد 69, الجامعة الاسلامية في النجف , النجف , العراق.
6. الحنفي, عبد الرؤف احمد, 2022, ظاهرة الفساد كأبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, المجلد 12, , جامعة المنصورة , مصر.
7. الخزرجي وعلي, حمد جاسم محمد, عباس سلمان محمد, 2016, ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣م, مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, المجلد (8), العدد (3), كلية القانون, جامعة بابل .
8. خليل واخرون, رافد ابراهيم, عباس فاضل جواد الدليمي, علاء الدين محمد حمدان, 2021, تحديات الاستثمار في العراق, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد 10, عدد 1, جامعة ديالى , العراق.
9. خوجلي, ابراهيم عبداللطيف عبدالمطلب, 2022, الفساد المظاهر والاثار-دراسة حالة السودان, المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية, مجلد 1, العدد 4, الاكاديمية الافريقية للدراسات المتقدمة , ليبيا.
10. ذنون وحسن, مروان عبدالملك, محمد وحيد, 2018, دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية عن ماليزيا 1990-2016, مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية 2019؛ المجلد 25, العدد 110, جامعة بغداد , العراق.
11. رشيد واخرون, حسن زيدان خلف, عبدالله محمد , علي حمد علي خلف, 2020, قياس وتحليل دالة الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2018, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 16, العدد 52, العراق.

12. سعادو، أزهار، 2006، دور الإدارة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر.
13. سعيدة وحسيبة، بلهبول، بوزغول، 2021، اثر التحرير المالي لسعر الفائدة على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، رسالة ماجستير، ادارة مالية، علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر.
14. سليمان، عمران، 2016، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، الجزائر.
15. شلغوم، عميروش محند، 2012، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
16. صليحة وآخرون، صالح، ورقية صديقي وأحمد مؤطر، 2023، تقييم فعالية سياسة معدل الفائدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2020، جامعة أحمد درايعة-ادرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر، الجزائر.
17. عباس، علي غني، 2022، اثر السياسة الادخارية على الموازنة العامة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 42، جامعة كركوك، العراق.
18. عبد الخضر وآخرون، نغم حميد، خالد روكان عواد، رباب ناظم خزام، 2023، تحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد 3، جامعة الفلوجة، العراق.
19. عبد المولى، حسن فتحي، 2023، الاستقرار السياسي المفهوم-الانماط-المؤشرات، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد 3، العدد 4، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر.
20. عبدالعظيم، عادل، 2007، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط "سلسلة بحوث جسر التنمية"، المجلد 6، العدد 67، تشرين الثاني، الكويت.
21. عبيد، جمال محمود عطية، 2002، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر.
22. العلي والعباسي، مسلم قاسم حسن، مروان عبد المالك ذنون، 2018، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص واثريهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الاسيوية-دراسة قياسية 1980-2009، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 37، ملحق العدد 119، الموصل، العراق.
23. علي، ازهار حسن، 2017، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 23، العدد 101، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
24. فرحي، كريمة، 2013، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر.
25. فليح وكناي، دعاء حاكم، نادية خضير، 2023، تحليل اثر سعر الفائدة الحقيقي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 19، العدد 3، جامعة الكوفة، النجف، العراق.
26. محمد والاعرج، دحماني، زخروف، 2021، دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد رقم 7، جامعة الجلفة، الجزائر.
27. المصري، ابراهيم، 2017، النظريات الاقتصادية (كلي)، دار الحكمة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.
28. مناتي وعبد، ياسر عبد الرضا، عدنان ابراهيم، 2022، الاستثمار في العراق الواقع والمعالجات التشريعية المطلوبة، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 1، الانبار، العراق.
29. نصيرة وزهرة، بن جازية، بن يمنية، 2018، أثر سعر الفائدة على الادخار-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016، اطروحة دكتوراه، جامعة ابن خلدون-تيارت، الجزائر، الجزائر.

المصادر باللغة الاجنبية:

1. Al-Fahal, Khader Jassim Hamad, Al-Douri. Qutayba Maher Mahmoud, 2022, Measuring the impact of the development of economic growth and its reflection on greenhouse gas Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1).
2. Al-Hamdani, Saad Nouri Nass, Said Ali Zahra, Jellab, 2021, International capital flows and their impact on the economic growth of Algeria during the period (1990-2018), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah., No. 2, Part 2.
3. Al-Jubouri, Jassim Hamad and Muhammad, Murad Hatem, 2018, The Impact of Reform Programs on Economic and Growth in Algeria for the Period (1990-2014), Tikrit Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Tikrit, Volume 2. Number 42.
4. Dagher, Asmaa Abdel-Ridha, 2020, The Impact of Economic Growth on Unemployment Rates in a Selected Sample of Countries for the Period (2014-2016), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Kirkuk, Volume 10, Issue 2.
5. Jaradat, M. A., & Al-Hhosban, S. A. (2014). Relationship and causality between interest rate and inflation rate case of Jordan. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 6(4).